

مؤسسة التراث العلمي



وَاللهِ لأنصُرنّ الدّولة نصرًا مُؤزّرًا

ردٌّ عَلى خِطابِ المحيسني "ألا هَلْ بلّغت"

لِفَضيلَةِ الشّيْخِ المُجاهِدِ

أبي عليّ الأنباري

تَقَبَّلَهُ الله



وَاللهِ لأنصُرَنَّ الدَّولَةَ نَصرًا مُؤَزَّرًا

ردٌّ عَلى خِطابِ المحيسني "ألا هَلْ بلّغت"

لِفَضيلَةِ الشَّيْخِ المُجاهِدِ

أبي عليّ الأنباري

تَقَبَّلَهُ اللهُ





مؤسسة التراث العلمي

مؤسسة إعلامية تهتم بنشر التراث العلمي

لمشايخ الجهاد والمجاهدين



1439 هـ / 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 58].

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 140].

قال تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: 19].

عن سهل بن معاذ بن أسد الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**وَمَنْ رَمَى مُسْلِمًا بِشَيْءٍ يُرِيدُ شَيْنَهُ بِهِ حَبَسَهُ اللَّهُ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ**»[1].

عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ**»[2].

لا تظنن -أخي الكريم- أنَّ هذه مقالةَ رجلٍ يريد أن ينتصر للدولة الإسلامية في العراق والشام، **لا، بل تلك الكلمات هي من أواخر ما نطق بها المحيسني أمام مجموعة من أفراد الدولة الإسلامية** مبادرًا من غير إكراه ولا

---

(1) أخرجه أبو داود (2/ 687) برقم: 4883، وحسنه محمد محيي الدين عبد الحميد.

(2) أخرجه أبو داود (2/ 329) برقم: 3597، وصححه محمد محيي الدين عبد الحميد.

إلزام ولا تهديد، علـمًا أن هـذه الكلـمات قـد قالهـا في الوقـت الـذي كانـت المفخخات تضرب، بل كان من ضمن مـا طرحـه في تلـك الجلسـة: **لمـاذا لا تتبَنَّون السيارات المفخخة التي تفجرونها؟**

- **فقلنا له في حينه**: سواء تبنينا أو لم نتبن فالنتيجة واحدة.

- وهو حين أقسم ذلك القَسَم كان قد سـمع منـا وسـمع مـن جـيش المجاهدين ومن الجبهة الإسلامية ما سمع، وكان -في ذلك الوقت- يـمارس دور الوسيط لإيقاف إطلاق النار!

فلك أن تربط بين قسمه وسؤاله في نفس الجلسة؛ وبين خطابه وما جاء فيه، حتى تعلم من أي نمط من الرجال هو!

والله إنها الحقيقة التي لا يسـتطيع المحيسـني أن ينكرهـا، إلا إذا تجلبـب بالكذب بعد أن تقمص به.

لقد وجدت في خطابه الكثير من المغالطات التي إن صـححها، والكثـير من الكتم لبعض الحقائق التي إن أظهرها؛ لأدى به الأمر إلى خلاف ما أراده من النيل من الدولة الإسلامية، فجاء بالمغالطـات وأخفـى الحقـائق، فكـان الأحرى به أن يسمي خطابه:

اللهم قد كذبت.

اللهم قد افتريت.

اللهم قد أخفيت.

اللهم فاشهد.

كان يفترض بالمحيسني أن يعنون خطابه بهذا العنوان، وهو يعلم قبل غيره أن هذا العنوان أليق بما قال من ذلك الذي اختار، وإليك الحقائق.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 58].

قال المحيسني: (فلما رأيتُ بوادرَ الخلافِ باديةً، ونواةَ الشقاقِ موجودةً عرضتُ ذلك على كتابِ الله فألْفَيْتُهُ نصًّا محكمًا بينًا {ومَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلى اللّهِ} فعَمدتُ حينئذٍ إلى (مبادرةِ المحكمةِ الإسلاميةِ)ا.هـ

فنقول وبالله تعالى التوفيق:

أما مشروع المحكمة الإسلامية فلم تكن وليدة مشاهدات المحيسني كما يزعم، وإنما هو مشروع -ظاهر أمره- أنه حمله معه إلى الشام، والفرق شاسع بين مشروع يؤتى به من السعودية، ومشروع يكون وليد مشاهدات ورؤى، ومن الأدلة الواضحة على أن ما جاء به المحيسني إنما هو مشروع حُمِّله من حيث أتى؛ تركيزه في الخطاب الذي ألقاه على إثبات كل ما يضر الدولة الإسلامية ولو افتراءً، والتهرب من الكثير من الحقائق التي إن ذكرها لهدم ما أراد أو أريد منه أن يبنيه.

وسأذكر -بإذن الله تعالى- طرفًا من ذلك، إذ كان الخطاب منصبًّا ابتداء وانتهاء على أن الدولة الإسلامية لا تقبل التحاكم إلى شرع الله تعالى، وسكت عن الإشارة ولو بكلمة واحدة إلى كل موطن تحاكمنا أو قبلنا فيه التحاكم إلى شرع الله تعالى، وبوساطته وعن طريقه، هذا ظاهر المحيسني عندنا الذي لا نشك فيه قيد أنملة، ويقينًا سينكر ما ظهر لنا منه، بل سيعد ذلك من أساليب التسقيط، إلا أننا لسنا ملزمين أن ننافح وأن نحافظ على من أدخل نفسه موطن تهمة أو شبهة فنيل منه فهوى.

(فأَبلَغنِي قادةُ الدولةِ باديءَ الأمرِ بموافقتِهم المبدئيةِ فاستبشرتُ خيرًا وأتممتُ التفاوضَ مع البقيةِ..)ا.هـ

يعلم الله تعالى ويعلم صاحب الخطاب من بعد، أنه طلب منا الموافقة المبدئية على المشروع، **فقلنا له**: نحن لا نعترض على محكمة إسلامية تقام، وذكرنا له قولًا سمعناه من الشيخ أسامة -تقبله الله- في لقاء صحفي معه، عندما سئل هل تقبلون بالتحاكم إلى محكمة إسلامية طالما لا تقبلون بالمحكمة الدولية؟ فأجاب -رحمه الله-: وهل خرجنا إلا لأجل ذلك.

وكان فيه شبه إلحاح على أن نوافق على مشروعه، **فقلنا له**: إن لنا إخوة سنرجع إليهم ثم نخبرك بما نراه من الدين، وافترقنا على هذا الاتفاق.

قال: (صُدِمْتُ بموقفِ الدولةِ النهائي برفضِ "مبادرةِ المحكمةِ" فطلبتُ التعليلَ لذلك، فقالوا لي: لوجودِ ملاحظاتٍ على بعضِ الجماعات،

قلتُ إذا ليكن القضاةُ من فصائلٍ عُرفَ منهجُها وظهرت خبرتُها في ساحاتِ الجهادِ، كصقورِ العزِ والكتيبةِ الخضراءِ وشامِ الإسلام وغيرها، فاعتذَروا لي من ذلك، قلتُ: إذا ليكن قاضيًا عدلًا مستقلًّا، فاقترحتُ أسماءَ شَهِدَ لها أهلُ المنهجِ بالحقِ والإمامةِ كشيخِنا العلامةِ العلوان أو الشيخِ المجاهدِ إبراهيمَ الربيش أو غيرِهم؛ فرفضوا، فعرضتُ أن يكونَ القاضيْ من طلابِ العلمِ في ساحةِ الشامِ كالإخوةِ الشرعيين القادمين من خرسان المستقلين؛ فرفضوا))ا.هـ

إن لنا يا محيسني بين يدي الله تعالى وقفة خصومة، حيث سيشهد عليك سجل أعمالك والملائكة وجوارحك، قال تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ**﴾ [الزمر: 31].

وسأسرد الحادثة كما وقعت ثم للمتبصر أن يرى الفارق بين قولي وقوله، وما أقوله هو التبليغ الرسمي للدولة الإسلامية:

حملنا مبادرته التي جاء بها لتُعرض على مجلس شورى الدولة الإسلامية، وبعد نقاش المشروع من الناحية الشرعية؛ تبيَّن لنا عدم جواز مشاركتنا فيه من الناحية الشرعية، أرسلنا في طلبه وتم اللقاء.

قلنا له: يعلم الله تعالى حرصنا على إقامة محكمة إسلامية لحل النزاعات، إلا أن الأطراف التي تريد منا أن نشاركهم في إقامة محكمة شرعية لنا عليهم مؤاخذات، وبالمستمسكات الرسمية، فأسمعناه صوت الهراري -المسؤول

الشرعي في الجبهة- وهو يعلن عن إنشاء هيئة شرعية مع هيئة الائتلاف والأركان -وهما جهتان مرتدتان عندنا- ولواء القعقاع، وقد سبق أن حكمنا على لواء القعقاع بالردة لما ظهر لنا من حالهم.

ثم أقرأناه ما عرفه الجولاني عن قادة حركة أحرار الشام، كيف أنهم يجلسون مع المخابرات السعودية وبرعاية أمريكية.

وقلنا له في حينها: كيف تريد منا أن نشترك في محكمة شرعية مع أناس هذه حالهم عندنا؟

وقلنا له: إن كثيرًا من الخفايا التي نعرفها عن الفصائل نحن متوقفون عن نشرها، فعلق قائلًا: من باب السياسة الشرعية.

هذه كانت أسباب امتناعنا عن قبول المشروع الذي جاء به معه.

ووافقنا المحيسني على ما ذهبنا إليه، بدليل أنه قال لنا بالنص: **"اعتبر المشروع ملغي"**[1].

قلت كيف؟ قال سأتوقف عن الكتابة عنه فيُنسى.

---

(1) أقسم بالله تعالى أن هذا هو نص كلامه بالحرف، ولو أن الله تعالى أذن لنا أن نتطلع على ما دونه الرقيب العتيد فوالله سنجد هذه العبارة بعينها في سجله ﴿**هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الجاثية: 29].

قلت: سيدخل حيز النسيان؟ قال: نعم.

وانتهت المقابلة بالأحضان وتقبيل الرأس وانصرفنا.

فوالله كل الذي زاده على ما ذكرت كذب وافتراء، والله ما زاد على ما قلت شيئًا، فلم يعرض علينا في تلك الجلسة أي اسم من الأسماء التي ذكرها، وبالضرورة لم نرفض.

بل في جلسة لاحقة عندما كان يمارس دور الوسيط لإيقاف إطلاق النار، بعد إعلان الفصائل الحرب علينا، أي بعد تلك الجلسة بما يزيد على الشهرين[1]، وكان الحديث يدور عن تشكيل محكمة شرعية؛ سألنا المحيسني:

هل تقبلون بتشكيل محكمة مع صقور العز وجند الأقصى مثلًا؟

قلنا: بالتأكيد هؤلاء إخواننا، ولا نختلف معهم لا في العقيدة ولا في المنهج.

وما زلنا على ذلك القول مع أمثالهم؛ فإن المسألة مسألة دين، وليست مجاملات وتلفيقات وترقيعات وإرضاء من لا يغني رضاه عن سخط الله تعالى شيئًا.

(1) عرض المحكمة الأولى كانت في نهاية 10/ 2013، بينما عرض المحكمة في المرة الثانية كان في 7/ 1/ 2014.

فلماذا الكذب إذًا يا محيسني؟

لماذا الافتراء؟

لماذا إخفاء الحقائق؟

ليس لي من إجابة لهذه التساؤلات إلا قول الله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللهُ أَضْغَانَهُمْ (29) وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ**﴾ [محمد: 29، 30].

فالمحيسني هنا لا يعدو أن يكون أحد اثنين: إما أنه كذاب -وهذا واضح- دافعه إلى الكذب ذاتي، أراد انقاذ مشروعه الذي روج له بوسائل الإعلام ثم تبين أنه غير قابل للتطبيق، فما وجد من سبيل للخروج من المأزق الذي أدخل نفسه فيه قبل التبين؛ غير الافتراء علينا.

وإما أنه كذاب دفعه إلى الكذب الجهات التي أوكلت إليه مشروع إسقاط الدولة الإسلامية.

وإلا فأي تبرير يمكن أن تجده لإنسان يريد أن يقيم محكمة شرعية، ثم يفتري علينا كل تلك الافتراءات، وهو يزعم الحرص على الدين ونصرته؟

أليس من الدين أن تكون منصفًا حتى مع من تختلف معهم إن لم تكن صاحب هوى أو أجيرًا إلى جهة؟

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8].

فأين القسط في شهادة من في قلبه من الشنآن علينا ما لا يعلمه إلا الله تعالى؟

ولن نقر عين المحيسني إن شكلت محكمة إسلامية بإقامة دعوى كذب وافتراء وإخفاء للحقائق عليه، بل سنحتفظ بكل تلك الحقوق إلى محكمة من لا يظلم عنده أحد، إلى محكمة من يعلم السر وأخفى، على أمل بالله تعالى أن يفضحه في الدنيا قبل الآخرة.

فأعِدَّ يا هذا لذلك الموقف نفسك، فوالله لن نسامحك وإن طلبت منا ذلك، ولن نغفر لك افتراءاتك وكذبك علينا وإخفاءك للحقائق، التي إن أظهرتها لهدمت ما أردت أو أريد منك أن تبنيه.

وكل الذي أريده من المحيسني: أن يقسم بالله تعالى ثلاثًا أنه لم يبلغ المشروع أمامنا في مقر الحدود، بعدما أسمعناه وأريناه ما يمنعنا من تشكيل محكمة شرعية مع تلك الفصائل.

وأن يقسم بالله أنه لم يقل أنه سيترك الكتابة حول مشروع المحكمة الإسلامية.

وأحذره من التلاعب بالألفاظ فقد عهدنا منه ذلك.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِّ -صلى الله عليه وسلم-: «**الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ**»[1].

قال: (وقلتُ لإخوتي في الدولةِ: إن إخوانَكم في الجماعاتِ الجهاديةِ الأخرى يقولون كيف تريدُنا أن نحتكمَ إلى محاكمِ الدولةِ في خلافِنا معهم، فكيف يكون الخصمُ حكمًا؟!)ا.هـ

إن المقصود بإخوانه هنا من التقوا به في تلك الجلسة الرسمية، ولا يصرف الكلام إلى غيرهم ممن قد يزعم أنه التقى بهم بصفة غير رسمية، وقوله هنا كذب من ثلاث نواحٍ:

من ناحية المكان، ومن ناحية الزمان، ومن ناحية نسبة الكلام.

أما من ناحية المكان: فإن ردَّنا لمشروعه كان في المقر رقم (6)، بينما الجلسة التي ذُكر فيها إلزامنا الآخرين التحاكم إلى محاكمنا كان في المقر رقم (1).

أما من ناحية الزمان: لم يكن هذا الطرح في الجلسة الرسمية التي بيَّنَّا فيها حقيقة بعض الفصائل التي دعانا المحيسني إلى تشكيل محكمة شرعية معهم؛ فإن هذا من جملة كذبات المحيسني، وإنما هذا الطرح كان بعد ذلك بشهرين

---

(1) أخرجه مسلم (3/ 1274) برقم: 1653.

وزيادة، في بداية نشوب القتال بين الفصائل وبيننا، وذلك عندما جاءنا ضمن وفدٍ للصلح يوم الأحد 4 ربيع الأول 1435 هـ الموافق: 5/ 1/ 2014 م.

بينما طرحه لمشروع المحكمة الشرعية كان نهاية الشهر العاشر 2013 م.

فلك أن ترى الفارق الزمني بين الفترتين!

وأما من ناحية نسبة الكلام: قَالَ رَسُولُ اللهِّ -صلى الله عليه وسلم-: «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**»[1].

لقد كان ما نسبه المتشبع لنفسه من ضمن ما طُرح في جلسة يوم الأحد 4 ربيع الأول - 5/ 1/ 2014 م:

لماذا تلزمون الآخرين بالتحاكم إلى محاكم الدولة الإسلامية؟

والذي ذكر هذه المسألة إنما هو أبو حسن تفتناز من جهة جبهة الجولاني -وكان من ضمن الوفد- وليس المدعو المحيسني كما يزعم.

فأجبناه: ومن قال إننا نلزم الآخرين بذلك؟

قال أبو حسن تفتناز: أترضون بتشكيل محكمة مع جهات أخرى؟

---

(1) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (7/ 35) برقم: 5219، ومسلم (3/ 1681) برقم: 2130.

قلنا: نعم، وذكرنا لهم آلية معالجة القضايا بيننا وبين أحرار الشام في قضية أبي عبيدة ومحمد فارس وحزانو، وقلنا لهم: ما أحلنا قضية إلى محكمة الدولة الإسلامية إلا إذا رضي الطرف الآخر بذلك، ومن بينها قضية قتل في الرقة، فالقاضي كان من الدولة برضاهم هم.

كل هذا الكلام كان بمسمع من المحيسني، قال تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ**﴾ [فصلت: 20].

وأرجع وأقول والمحيسني يعلم قبل غيره إننا لا نلزم الآخرين بالتحاكم إلى محاكمنا، وهو يعلم أننا وافقنا على تشكيل محكمة من الأطراف المتنازعة عندما كان من ضمن من يتوسط لوضع حل، ويعلم القضايا المحالة إلى الشرع بيننا وبين الفصائل الأخرى.

لو وجدت كلمة أبلغ من الكذب والافتراء في وصف المدعو المحيسني لوصفته بها، فإنه والله لكذلك.

ولم أجد في افتراءاته علينا أبلغَ في الكذب من قوله فينا بعد ذكر الآية الكريمة (فما بال إخواننا لا يقولون سمعنا وأطعنا؟!).

المحكمة الوحيدة التي لم نوافق عليها هي محكمة المحيسني، وقد بيننا أسباب ذلك وهو يعلم ذلك يقينًا، ووافقنا وألغاها، فهل يدخلنا رفضنا لتلك المحكمة لتلك الأسباب أن لا نكون ممن قال سمعنا وأطعنا كما يفتري المحيسني؟

هل العمل بالآيات يكون وفق ما يريد المحيسني، أم وفق ما يريد الشرع الحنيف؟

قال: (وما زالتِ الحوادثُ تتكررُ في الساحةِ فأحاولُ جاهدًا في كلِ مرةٍ أن يَرضى إخوتي في الدولةِ بمحكمةٍ شرعيةٍ فيتحجّجون بأعذارٍ وأقاويلَ حتى جاءت حادثةُ مقتل الأخ محمد فارس)ا.هـ

إذًا المحيسني يتكلم عن الفترة المحصورة بين عرضه محكمته علينا في بداية دخوله الشام وبين حادثة محمد فارس، وهذه الحادثة كانت قبل إعلان الفصائل قتالنا بفترة طويلة.

أما عرض المحكمة فكانت في نهاية الشهر العاشر 2013 م.

أما قضية محمد فارس فكانت: 13/ 11/ 2013 م.

أما القتال بين الفصائل وبيننا فكان يوم الخميس 2 / 1/ 2014 م.

فلك أيها المسلم اللبيب أن توفق بين قوله لنا في جلسة رسمية سابقة أنه سيلغي مشروع المحكمة الإسلامية وأنه سيدخله حيز النسيان؛ وبين قوله: إنه ما زال يحاول عرض محكمته علينا وإننا نتعذر بحجج وأقاويل!

علمًا أنه ليس بين عرض المحكمة علينا وبين قضية محمد فارس -رحمه الله- إلا أيام قلائل، كما هو واضح من التواريخ.

كيف نقبل أن يعرض علينا مشروع قد بتتنا فيه رسميًّا وصاحب المشروع قد ألغاه؟

والله تعالى يعلم أن المحكمة المزعومة ما عادت إلى الوجود إلا بعد وقوع القتال بين الفصائل وبيننا، وقضية محمد فارس قبل ذلك بفترة تزيد على الشهر، وطلبُ عقد المحكمة عندما بدأ القتال لم يكن منه في ظاهر الحال، بل الفصائل هي التي طلبت محكمة شرعية، كما أبلغنا المحيسني ولكن بشروط مسبقة!

طلب عقد محكمة شرعية بين الفصائل وبيننا طرحت مرتين:

الأولى: كانت بطلب من المحيسني مباشرة، وكان هذا الطلب في نهاية الشهر العاشر 2013 م، وقد سبق أن بينا رأي الدول الرسمي بهذا المشروع وأن المحيسني قد ألغاها.

والثانية كانت بطلب من الفصائل التي قاتلتنا -كما زعم المحيسني- وذلك يوم الأربعاء 8/ 1/ 2014 م وهو الذي أَبْلَغَنا بذلك.

وحادثة محمد فارس كانت بتاريخ 13/ 11/ 2013 م.

فأين المحاولات في كل مرة يا هذا؟ وأين التحجج بالأقاويل والأعذار؟

إن لم يكن لك من الدين ما يمنعك من الكذب، أما كان لك من المروءة ما يزجرك؟

قال: (حتى جاءت حادثةُ مقتل الأخ محمد فارس، وجاءتْ أحداثُ مسكنةٍ فحاولتُ التدخلَ لحلِّ النزاعِ بشرعِ الله، واقترحَ الإخوةُ من الأحرارِ أن أكونَ مُرجِّحًا فرفضَ إخوتي في الدولةِ ذلكَ).

أما حادثة محمد فارس فقد جلسنا مع أبي خالد السوري في اليوم الثاني من الحادث وبحضور قاض من طرفنا وقاض من طرفهم، وكان مقترحهم أن يكون المرجح من خارج الشام فلم نوافق؛ وقلنا:

إن الأمر لا يمكن أن يتم بتحويل القضية إلى خارج الشام، نحن في الداخل وترون كم تستغرق النظر في القضايا منا من وقت، فكيف إذا أحلناها إلى الخارج؟

وقلنا لهم: إن السبب الآخر في عدم موافقتنا تحويل القضية إلى الخارج؛ إنه لا يستقيم لأحد من الفصائل قضاء بعد ذلك، فالكل سيطلب تحويل القضية إلى الخارج فنكون قد فتحنا على أنفسنا بابًا لا نستطيع غلقه بعد ذلك فوافقونا، ولكن كانوا مصرين على وجود طرف ثالث مرجح، سألونا إن كنا نعرف قاضيًا مستقلًّا نثق بدينه يمكننا أن نرشحه، ثم قالوا: أما نحن فنرشح (نضال حسن) وأكدوا إنه كان سابقا قاضيا في الهيئة الشرعية، قلنا: لا نعرف عنه شيئًا وسنسأل عنه، فإذا كان ممن يوثق بدينه وبعلمه ولم يكن على ارتباط بفصيل من الفصائل؛ فإننا نرضى به مرجحًا، وقلنا للقاضيين: البركة فيكما -إن شاء الله تعالى- لا تحتاجون إلى مرجح.

ويعلم الله تعالى أن اسم المحيسني لم يطرح أمامنا كمرجح في قضية محمد فارس -رحمه الله-.

ومما يجدر الالتفاتة إليه أن المحيسني الذي همه النيل من الدولة الإسلامية بأنها لا تقبل التحاكم إلى شرع الله تعالى؛ كان يعلم أن قضية محمد فارس قد أحيلت إلى محكمة شرعية، ومع ذلك لم يشر إليها بكلمة واحدة، أيهما أهم في الذكر في قضية محمد فارس: تحاكنا إلى شرع الله تعالى أم رفضنا للمحيسني كمرجح -فيما إذا ثبت-؟

فلماذا يذكر رفضنا له كمرجح ولا يذكر قبولنا بإحالة القضية إلى محكمة إسلامية؟ علمًا أن المقام ليس مقام قبول مرجح أو عدم قبوله، بل قبول التحاكم إلى شرع الله تعالى أو عدم قبوله.

قد تكون الإجابة إن خطاب المحيسني كان مبنيًا على ذكر كل ما فيه رفض، فلا يمكن أن يشير إلى ما فيه القبول، ورفضنا له كمرجح كما يزعم هو المغمز الوحيد الذي ظن أنه سينال به من الدولة الإسلامية، ثم يَطْوي صفحة محمد فارس على أنه أشار إليها وذكرها!

أرأيت كاتمًا للحق كالمحيسني، وهو يزعم أن ما يقوله شهادة يسأل عنها بين يدي الله تعالى؟

قلَّ من الناس من يكنُّ للدولة الإسلامية من الحقد ما يكنه المحيسني، أليس في ذكره كمرجح اعتراف منه ضمني أن القضية أحيلت إلى محكمة شرعية؟ فلماذا لا يذكر ذلك؟

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 140].

قال: (وما زالتْ الأحداثُ تتراكمُ والنفوسُ تُشحنُ في الشام، والكتائبُ تغضبُ ويقولون: لم لا ترضى الدولةُ بشرعِ الله حين يُخطئ علينا أفرادُها؟!) ا.هـ

وهذا أيضًا من نترات الكذب الذي ظن أن الله تعالى لا يفضحه، ما حصل بيننا وبين أحد من الفصائل شيء إلا وأحلناه إلى الشرع:

قضية مقتل أبي عبيدة أحيلت إلى المحكمة، والناظر في القضية من طرف الدولة الشيخ أبو مسلم المصري ومن طرف الأحرار أبو عبد الملك.

قضية محمد فارس أحيلت القضية إلى الشرع، والناظر في القضية من طرف الدولة الشيخ أبو مسلم المصري ومن طرفهم أبو عبد الملك[1].

(1) وبسبب كذب هذا الرجل علينا على أننا لا نقبل بالمحكمة الإسلامية، علمًا أنه كان هو الناظر في القضايا التي بيننا وبينهم، فقد أخبرنا أحد قياديِّيهم: أن أية قضية بيننا وبينكم في المستقبل إن رشحتم أبا عبد الملك فإننا لا نقبل به، واعتبروا القضية غير محالة إلى الشرع.

قضية حزانو كانت معروضة على الشرع.

قضية أبو ريان كانت معروضة على الشرع.

قضية مقتل أحد إخواننا في الرقة أحيلت إلى الشرع.

وإن كانت الكتائب كذبت علينا، فلماذا ينقل المحيسني ذلك الكذب عن علم بكذبهم؟

والفرق بينهما أن المحيسني طارت كذبته في الآفاق، ففي حديث رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مما رآه:

«فَمَرَّا بِي عَلَى رَجُلٍ وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِيَدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيدٍ فَيُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ فَيَشُقُّهُ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ثُمَّ يُخْرِجُهُ فَيُدْخِلُهُ فِي شِقِّهِ الْآخَرِ وَيَلْتَئِمُ هَذَا الشِّقُّ فَهُوَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِ قُلْتُ مَا هَذَا قَالَا انْطَلِقْ... فَقَالَا نَعَمْ أَمَّا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي رَأَيْتَ فَإِنَّهُ رَجُلٌ كَذَّابٌ يَكْذِبُ الْكَذِبَةَ فَتُحْمَلُ عَنْهُ فِي الْآفَاقِ فَهُوَ يُصْنَعُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَصْنَعُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ مَا شَاءَ»[1].

ومن الحقائق التي كتمها المحيسني عن علم؛ أنه طفر في خطابه مرحلة مهمة ولم يشر إليها بكلمة واحدة؛ لأن كل الذي أراد أن يثبته بالتحامل هو: أن الدولة الإسلامية لا تقبل التحاكم إلى شرع الله تعالى.

---

(1) أخرجه أحمد (5/ 14) برقم: 20177، قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

ولنا معه بين يدي الله تعالى وقفة لنسائله: لماذا لم تشر إلى هذه المرحلة المهمة بكلمة واحدة؟

لماذا طويت هذه الصفحة من الحقيقة وقد كنت واحدًا من ضمن وفد اطَّلع على ما دار؟

لماذا تجاوزتها بهذه البساطة ودون أن تشعر بوخز الضمير إن كنت تملكه؟

لقد كنتَ من ضمن الوافدين إلينا باسم الصلح في هذه الفترة، وسمعت كل الاتفاقات التي طرحت، وسمعت المقترحات وما تمت الموافقة عليها وما لم تتم؟

فلماذا أهملت هذه المرحلة؟ لماذا لم تذكرها؟

والحقيقة التي تغاضى عنها المحيسني عن عمد وكتمها هي:

بعد أن أعلن جيش المجاهدين الحرب علينا انسحبت المجموعة التي كانت على أهبة القيام بعمل على خمس مواقع للنظام النصيري، وهذه هي الحقيقة وليست كلامًا للمتاجرة.

وبعد أيام جاءت مجموعة ومعهم المحيسني[1]، خمسة، منهم من جبهة الجولاني، ورجل من لواء الحق، واثنان من جند الأقصى، وآخر من كتيبة عبد الله عزام، وآخر من فاروق الإسلامية، علمنا أنهم وفد مفاوض يريد الإصلاح -والله حسيبهم- وكان المتحدث فيهم أبو حسن تفتناز من جبهة الجولاني، وكان مقترحهم ابتداء وقف إطلاق النار وعودة الأمور على ما كانت عليها.

سألناه: أذهبتم إلى الطرف الآخر قبل أن تأتونا؟

قال: لا.

قال المحيسني: نعم أنا ذهبت[2].

أحد أفراد الجولاني حملنا جريرة ما يجري وأن سياستنا الخاطئة وتكفيرنا للناس هي سبب المشاكل.

رددنا عليه فريته بما ألجمه، إذ إنها شنشنة عرفناها من الجولاني، وتلقفها أتباعه على عماوة، فأعلمناه أنه لا يصلح أن يكون ضمن وفد الصلح؛ لأن

---

(1) كان ذلك يوم الأحد 5/ 1/ 2013، الوفد لم يأتوا عن اتفاق مسبق بل اجتمعوا عندنا.

(2) طوال هذه الجلسة وقد دار النقاش طويلًا، والله ما تكلم المحيسني حول القضية بغير تلك الكلمات.

المصلح لا يذكر في مقام الصلح مثالب الأطراف -إن ثبتت-، فما بالك أن تحمِّل أحد الأطراف جريرة ما جرى عن عماوة.

وكان دفاع وفد الجولاني عن الفوج مستميتًا، وأنه يجب أن نرجعه إلى أهله لتوقف القتال.

قلنا لهم: إنكم الآن بهذا الإلحاح متهمون عندنا، فإن لكم نصيبًا في الفوج، فعندما تجعل إرجاع الفوج شرطًا في إيقاف القتال وأنت لم تلتق بالطرف الآخر بعد؛ إذًا -ظني فيك- أنت طالب ملك باسم مصلح.

ثم طلبنا من الوفد أن يعطوا لنا فرصة للتشاور فيما بيننا، على أن نرد عليهم في اليوم التالي.

وفي يوم الاثنين 6/ 1/ 2014 جاءنا الوفد، وبعد طول مشاورة كان قد استقر رأينا على:

1- نعتذر عن قبول وساطة أفراد الجولاني لأنهم لا يصلحون أن يكونوا وسطاء بيننا وبين من قاتلنا؛ لأننا في نظرهم نحن المخطؤون في هذه القضية، بناء على سمعوه عنا وقبل أن يتقصوا عن حقيقة ما جرى، بل لم يسمعوا عنا

شيئًا بعد ولا من الطرف الآخر، فجلسنا معهم وحدهم واعتذرنا عن قبول وساطتهم، فخرجوا[1].

2- ينسحب جمال معروف إلى جبل الزاوية ويخلي لنا مقراتنا، وأن نبدأ بسحب الحواجز تباعًا، إلا إننا لا نخرج من الفوج (46) حتى نرى الصدق في التعامل على أرض الواقع، فإذا تم ذلك فإننا نتحاكم إلى شرع الله تعالى في مسألة الفوج، وما يقضي به الشرع يسري على الجميع.

إلا أن أحد أفراد الوفد -وهو من جماعة فاروق الإسلامية- كان يرى أن الخروج من الفوج ابتداء حل لوقف إطلاق النار، اقترح الشيخ أبو منصور حلًّا فقال:

إذا وجدنا الصدق من الأطراف على الأرض وتم سحب الحواجز ورجع جمال معروف إلى جبل الزاوية؛ فاني أقترح أن يسلم الفوج (46) إلى طرف ثالث، على أن يعرض الأمر على الشرع بعد ذلك.

وافقنا على هذا المقترح وتبنى أبو منصور من (جند الأقصى) دخول الفوج، على أنه طرف ثالث بعد تحقق وقف إطلاق النار، وأقسم على أن لا يخرج منه إلا بعد أن يحكم فيه الشرع.

(1) وكان هذا الإجراء مما وفقنا الله تعالى إليه وكان سليمًا جدًّا، ظهر لنا ذلك بعد أن أحطنا علمًا بعلاقة الجولاني مع من يقاتلنا.

ذهب الوفد على أن يعودوا إلينا بجواب من الطرف الآخر، أوقفنا العمليات بالكلية، إلا ما يكون من قبيل الرد والدفاع.

وجلس الوفد مع الطرف الآخر، وكان ممن شارك في النقاش مع الطرف الآخر أبو عيسى الشيخ على السكايب.

طرحتْ عليهم مقترحاتنا ونوقش الأمر وتم تداوله، **فقالوا لا نرد إلا بعد الرجوع إلى الجولاني!!!**

ثم طرح الطرف الآخر شروطهم لوقف إطلاق النار وعقد المحكمة وهي:

1- إلغاء اسم الدولة الإسلامية على أن تعود فصيلًا من الفصائل الموجودة في الساحة.

2- أن تحل الدولة الإسلامية وتبايع أفرادها الجولاني وتحفَّظ بعضهم على هذا المقترح[1]!

ومنهم من قال: تحل الدولة الإسلامية وتلتحق أفرادها بالتشكيلات الموجودة في الساحة، أو يترك أفرادها السلاح ويغادرون الشام، وقد جاء ذلك في بيان جيش المجاهدين أيضًا[1].

(1) يظهر من هذا الشرط والشرط الذي قبله عمق العلاقة بين الجولاني والأطراف التي تقاتلنا.

3- عدم لبس قناع الوجه ومحاسبة من يفعل ذلك.

4- هذه الشروط شرط لوقف إطلاق النار ولعقد المحكمة الشرعية، على أن تكون من كل الفصائل الموجودة في الساحة ولا ينفرد بها فصيل.

فلا تنعقد المحكمة إلا بعد تحقق الشرطين السابقين.

5- يقدم كل من في عنقه دم من الفصائل إلى المحكمة.

قال المحيسني لهم: والله إني أستحي أن أكلم أبا علي الانباري بهذه الشروط.

وقال لأعضاء الوفد: هذه الشروط ليست من الزنكي ولا من الأنصار هذه الشروط أمليت عليهم[2].

وكان من شروطهم التي علمناها عن غير طريق الوفد فيما بعد:

أن تخرج الدولة من المناطق التي لم تشارك في تحريرها.

---

(1) فيكون للدرزي من حق العيش في الشام ما لا يكون للمهاجرين وإن تركنا السلاح واعتزلنا القتال!

(2) نقل لي هذه التفاصيل من كان حاضرًا المشهد وسمع من لسان المحيسني إلى أذنه كما قال لي. وعلى مسمع من كل من حضر من أعضاء الوفد في تلك الجلسة.

جاءنا المحيسني يوم الأربعاء 8/ 1/ 2014 مساءً وقد أسقط في يديه، فعلمنا أن الطرف الآخر لم يوافق، أو أنه طلب ما لا يمكن أن نوافق عليه.

في بداية الجلسة كان المحيسني مستاء جدًّا من خطاب الجولاني بسبب نسبة الأخير مبادرة الصلح في خطابه الصوتي إلى نفسه، وقد علمنا منه أن الجولاني أحيط بالقضية علمًا من خلاله، عندما زاره وأطلعه على تفاصيل ما طرح في جلستنا، ومن هنا كان استياؤه[1].

سألت المحيسني: أين وصلتم؟

اقتصر في أجابته على كلمات قليلة فقال: إنهم يريدون وقف إطلاق النار ومحكمة في عموم الشام، وكذب علينا، والمفترض به أن يكون أمينًا**!** فلم يذكر الشروط التي يستحي من ذكرها لنا **كشروط لعقد المحكمة الشرعية.**

لقد أخفى صاحب المشروع كل هذه الحقائق عنا ومن ثم عن المسلمين في خطابه، ولم يشر إليها بكلمة واحدة قط، لا من قريب ولا من بعيد فيا للعجب ولا عجب.

(1) وفات المحيسني أن ارتباط من يقاتلنا بالجولاني أشد من ارتباط المحيسني به، فإنه كان يمثل المرجع الأخير لهم في مفاوضاتهم معنا، وأنهم كانوا يشترطون علينا مبايعته**!!**

ما الحاجة إلى المحكمة الشرعية المزعومة إن وافقنا على إلغاء اسم الدولة الإسلامية وحلها، أم أنها على سنة الشعوب المعاصرة في مظاهراتهم، أن يسقطوا الدولة ثم يقدموا قادتها إلى المحاكم؟

فلا يمكن أن يقال إن الدولة الإسلامية لا تقبل التحاكم إلى شرع الله تعالى ثم تطوى الشروط الأخرى وهي مترابطة، فلماذا لا يذكر المحيسني أن من ضمن ما اشترطته الفصائل التي قاتلتنا لوقف إطلاق النار وإنشاء المحكمة حل الدولة وخروج أفرادها من الشام؟ لماذا؟؟

والمحيسني قبل غيره كان يعلم أن هذا هو الدفع في الطريق المسدود، إذ يعلم الجميع أنه لا يمكن أن نوافق على هذه الشروط بأي حال من الأحوال، وكذلك المسلمون من أهل السنة والجماعة في أرجاء الأرض لا يرضون ولا يقبلون منا أن نرضى.

أهذه هي الشهادة التي أراد أن يشهد بها للأمة الإسلامية في أرجاء الأرض؟

أهذه هي الشهادة التي سيلقى الله تعالى بها؟

هل أبرأ المحيسني ذمته في شهادته كما يزعم ويكذب؟

كل تلك الحقائق حرص المحيسني -صاحب مشروع المحكمة الشرعية النافر إلى الشام في سبيل- لا أدري ماذا- على إخفائها والتكتم عليها، وهذا

من عجائب الأمور التي لا تجدها إلا عند من جعل شعاره الغاية تبرر الوسيلة!

لماذا يا محيسني أخفيت هذه الشروط وأنت على علم بها وطرحت بوجودك، وعلى مرأى ومسمع منك، قال تعالى:

﴿**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا**﴾ [الإسراء: 36].

فهل كان بإمكان من امتهن الكذب والافتراء أن يشير إلى هذه الحقائق، أم أن الاجير لا يتجاوز حدود من أجَّرَه؟

ما أكثر المؤجِّرين في البلاد التي أقبل منها المحيسني، وقد سبق أن كان لهم في العراق أُجراء عملوا بأعمال المحيسني حذو القذة بالقذة، إلا إن المحيسني -ومن نقمة الله تعالى عليه- أن فاقهم في الكذب وفي وسائل إذاعته وتأليب المسلمين علينا كالشيخ النجدي.

ومن هنا يدرك المسلم كيف انتهت السبل بأولئك الأفراد على اختلاف مشاربهم إلى التجمع ضد الدولة الإسلامية، فقد صبت كل تلك الروافد في البركة الأسنة فتوحدت في الغاية.

وبعد ذلك الحديث المقتضب عما كان من أمر المفاوضات قال أحد الجالسين للمحيسني:

إن من حق الدولـة الإسـلامية عليـك الآن أن تغـرد أنهـا وافقـت عـلى التحاكم إلى شرع الله تعالى.

قال المحيسني بالنص وبدون إكراه وهو حر طليق عاقل بالغ، ولم يعـتره شيء مما يسقط الأهلية، وبكامل قواه العقلية دون أن تصيبه غفوة او غفلة أو إغماء أو غضب مغلق:

"والله لأنصرنَّ الدولة بعد اليوم نصرًا مؤزرًا".

إلا إنه لم ينصر الدولة الإسلامية بكلمة واحدة، بل خذلها بخطاب يزيـد على الساعة.

قال المحيسني: (يقولُ أهلُ الأتارب قتلَهُ خطابُ الليبي، فقلـتُ لهـم ألا تنتظرون لعلي أن أتفاوضَ مع الدولةِ؟ قالوا: كيف تتفـاوضُ معهـم وهـم في كلِ مرةٍ يرفضون مبادراتك ويرفضون المحاكمَ الشرعية؟!)ا.هـ

ألفت انتباه المسلم اللبيب إلى أن المحيسني الآن يتكلم عن فترة مـا قبـل بدء القتال، فما هي مبادرات المحيسني ومحاكمه الشرعية التي رفضتها الدولة الإسلامية من يوم دخوله الشام إلى هذا اليوم؟

إن مشروع المحكمة الشرعية هي المشـروع الوحيـد الـذي طُـرح طـوال تلك الفترة، وقد ألغاها المحيسني بنفسه في وقت سابق.

فما كانت أية مبادرة ولا مشروع سواها، فكيف يقول أهل الأتارب أننا رفضنا مبادرات المحيسني (بصيغة الجمع) ومحاكمه الشرعية (بصيغة الجمع أيضًا)؟

فإما أن المحيسني كذب عليهم وأخبرهم بما لم تحصل فقالوا بقوله؛ واما أنهم تكلموا من عندهم، والمحيسني يعلم أن ما قالوه كذب، ومع ذلك ذكر كلامهم دون اعتراض ولا تصحيح.

إلا أن الغاية التي بررت هذه الوسيلة كانت: إثبات أن الدولة الإسلامية رفضت مبادراته ومحاكمه ولو بالكذب والافتراء.

وقد ظهرت لي ملاحظات من خلال الخطاب أدوِّنها، فيا ترى هل تكون قرينة لحقيقة المحيسني؟

وهذه الملاحظات هي:

1- من المعلوم أن الشرارة الأولى في قتالنا بدأت من الأتارب.

2- وأن الفصائل التي اجتمعت على قتالنا وأعلنت ذلك كانت من الأتارب.

3- شاهد الإطلاقة الأولى التي ثارت في مدينة الأتارب، وكان ذلك يوم الخميس 2/ 1/ 2014.

4- صدر بيان إعلان قتال جيش المجاهدين للدولة الإسلامية يوم الجمعة 3/ 1/ 2014.

5- أنه كان يخطب في الأتارب الجمعة.

6- وأن أهل الأتارب كانوا يحيطون بتفاصيل عمل المحيسني وتحركاته، وأنه أخبرهم أن الدولة رفضت مبادراته المتعددة، وأنها ترفض المحاكم الشرعية.

فما هي علاقة المحيسني بأهل الأتارب والفصائل العاملة فيها؟

لماذا أهل الأتارب يحيطون علمًا بمبادراته ومحاكمه المرفوضة من قبل الدولة الإسلامية؟

7- يضاف إلى كل ما تقدم الحقد الدفين الذي أظهره المحيسني على الدولة الإسلامية في خطابه، بل إنه كذب في مواطن، وافترى في أخرى، وكتم في الثالثة، وشنع على الدولة في مفردات الأعمال في الرابعة، وعمم لما لم يذكر من الأعمال بأنها تشيب لها الولدان في الخامسة.

كل تلك الملاحظات وكل ذلك الحقد الذي كان يخفيه خلف الابتسامات وتقبيل الرؤوس طوال تلك الفترة، علامَ تدل؟

قال المحيسني: (فاقتحمتْ الدولةُ على الفوجِ فَقُتِلَ من النصرةِ ١٠ وعددٌ من غيرهِم)ا. هـ

لماذا التأكيد على قتلى جبهة الجولاني من بين من قتل، علمًا أن الذي قتل من الفصائل الأخرى أضعاف هذا العدد؟

الإجابة لا تعدو أن تكون: أن الغاية من الخطاب التشنيع على الدولة الاسلامية بالكذب والتهويل، فإن الاستنكار في قتل هؤلاء يكون أشد من الاستنكار في قتل غيرهم كما يُظن، فصاحب الخطاب يعلم كم سيكون تأثير ذكر قتلى الجولاني في المسلمين من أصحاب المنهج وفي المتعاملين مع جبهة الجولاني على أنه تنظيم، وفي المخدوعين بهم من العلماء الذين يحكمون على السماع، وإلا فإن الجميع في نظر صاحب الخطاب مسلمون، فلماذا هذا التمييز في ذكر القتلى؟

علمًا أنه جعل سبب قتال كل الفصائل لنا لمن لهم حق في الفوج (**غضبًا لمن قتلتهمُ الدولةُ في الفوج 46**).

إذا قد قتل لغير الجولاني قتلى فلماذا يُفْرَدُ الجولاني بالذكر من بينهم؟

من علم الغاية من خطاب المحيسني علم الإجابة على هذا السؤال.

إلا أن الحقيقة التي تخفى على أمثال صاحب الخطاب وإن علم بها فإنه يخفيها؛ أن المسؤول العسكري عن عملية الفوج من قِبل الدولة الإسلامية أبو حفصة الجزراوي اتصل بجلال وهو من أتباع الجولاني، وأخبره أن يغادر الفوج وأن يخرج من حيث يشاء، على أن يعود إلى مقره بعد انتهاء

العمل في الفوج، إلا أنه أبى فأُخرج بالقوة، ومن يخرج بالقوة لا بد أن يناله شيء من بأسها، إن صح الخبر عن مقتلهم.

قال المحيسني: (وعلى إِثْرِ ذلك اتسعتْ رقعةُ المعاركِ ضد الدولةِ لتصلَ جبل الزاويةِ والرقةَ وحماةَ، وكلُّ فصيلٍ له في الفوج 46 حقٌّ اشتبك مع الدولةِ في مناطقَ أخرى "غضبًا لمن قتلتهمُ الدولةُ في الفوج 46")ا.هـ

إن تحديد أسباب القتال لا يمكن أن يكون من متفرج متحامل وإنما القول الفصل في ذلك يعود إلى من أعلن وباشر القتال، فهم يعلمون لماذا قاتلوا، فإن صرحوا بالأسباب فلا يمكن لأحد بعد ذلك أن يذكر غير الذي هم نصوا عليه وصرحوا به، فلو رجعت إلى بيان جيش المجاهدين الصادر في يوم 2/ ربيع الاول/ 1435 الموافق 3/ 1/ 2014؛ لعلمت أن جيش المجاهدين ما أعلنوا الحرب علينا لأننا قتلنا أفرادًا منهم في الفوج، بل لأسباب أخرى ولكن ليس من بينها مقتلة الأفراد في الفوج (46) كما يزعم المحيسني، وهذا نص بيان جيش المجاهدين[1].

فقول من يؤخذ في مثل هذه المواطن؟

قول صاحب الشأن الذي صرح، أم قول مفترٍ همه النيل من الدولة الإسلامية ولو باختلاق الأعذار الكاذبة لمن حاربنا؟

---

(1) أُدرج في النهاية نص بيان جيش المجاهدين في إعلان القتال ضد الدولة الإسلامية، ولك أن تلاحظ الغايات التي ذكروها لقتالهم للدولة الإسلامية.

أليس من عجائب الأمور أن لا يستند إلى بيانات من قاتلنا، ثم يوجد هو من عنده ذرائع لهم لقتالنا؟

أمثال هؤلاء في الشرع والعرف ماذا يسمون؟!

وكان من خزي الله تعالى له أنه ذكر في خطابه قتال الزنكي لنا، وذكر أن سبب القتال إنما كان لمنعهم أرتال الدولة الإسلامية من المرور من حواجزهم إلى منطقة الأتارب[1]، وليس بسبب قتلاهم في الفوج!

وهذه من التناقضات التي يجعلها الله تعالى على لسان بعض خلقه.

إن عبارة (كل فصيل) من ألفاظ العموم التي تشمل كل من له حق في الفوج وقتل له قتيل في الفوج ومنهم الجبهة، فإن صحت العلة التي ذكرها المحيسني في قتالنا؛ فإنه يفترض أن أول من يقاتلنا هو الجولاني وأتباعه؛ لأنه ثبت بالدليل عنده أن أفرادًا من جبهة الجولاني قد قُتلوا في الفوج، فإما أن يقر بقتال الجولاني لنا أو يكذب نفسه في تحديد أسباب القتال.

قال المحيسني: (وهنا جاءت مساندةٌ من الدولةِ للأتارب)ا.هـ

وهذا اعتراف صريح واضح من المفتري على أن الدولة الإسلامية ما أعدت نفسها لقتال من في الأتارب من الفصائل؛ لأننا لو كنا أعددنا أنفسنا لذلك لأوجدنا القوة في تلك المنطقة ابتداء.

---

(1) لاحظ الفقرة التي بعد هذه.

قال المحيسني: (وطريقُها يمرُ بكتائبِ نورِ الدين زنكـي فـرفضَ جنـودُ زنكي مرورَ المساندةِ (قائلين): لا يُمكـن أن نسـمحَ لكـم ولا للجـيش الحـر بالمرور، فلن نكون جسرًا للفتنة، فـأرادتْ الدولـةُ الـدخولَ بـالقوةِ فـرفضَ زنكي، وتم الاشتباكُ فاشتعلتْ مناطقُ حلبِ الغربية)ا.هـ

وهذه من الأكاذيب التـي ألقاهـا المحيسـني دون تثبـت، والصـواب أن الشيخ أبا حمزة الأذري كان متوجهًا من حريتـان إلى الشـيخ سـليمان، ومعـه اثنان من إخوانه، وفي طريقهم يمرون بحاجز للزنكـي؛ فمنعـوا الشـيخ أبـا حمزة الأذري من المرور، وأخَّروهم دون أن يكون هناك مـا يـدعو إلى ذلـك، علمًا أنه كان متوجهًا إلى بيته، ولـيس مـؤازرة للأتـارب كـما يـزعم صـاحب الخطاب.

هذا ما أخبرني به من كان تولى معرفة سبب منع الزنكـي لأبي حمـزة مـن المرور، فأصروا على المنع فجاء الأمر أن اعبروا ولو بالقوة.

قال المحيسني: (فلـيس الأمـرُ كـما يُصـورُ الـبعضُ (أنهـا) حـربٌ عـلى الإسلام أو على إقامةِ دولةِ الإسلامِ)ا.هـ

بل الحق أنها حرب على إقامة الدولة الإسلامية وعلى وجودها في الشام.

لقد انضم المدعو المحيسـني إلى قافلـة مـن يعمـل عـلى إخـراج الدولـة الإسلامية من الشام؛ لأن وجودها تعطل مشاريع جميع الأطراف في المنطقة، فأمريكا تريدها منطقة آمنة لإسرائيل وما يهمها بعـد ذلـك شيء، وهـي الآن

بين سقوط النظام المؤتمن على سلامة إسرائيل، وإيجاد النظام البديل الذي يحقق الأمان لربيبتها، وسبب تلكئها في دعم ما يسمى بالمعارضة، لأنها لم تجد فيهم من يمكن أن يتحمل أمانة الحفاظ على أمن إسرائيل، فما بالك وقد وجدت في الساحة القوة التي لا يمكن أن يقر لإسرائيل قرار إن ترسخت أركانها في الشام.

إذًا يهم أمريكا خروج الدولة الإسلامية من الشام.

وكذلك دول أوروبا الأخرى.

ووجود الدولة الإسلامية في الشام سيكون سببًا في منع إقامة الدولة المدنية التعددية الديمقراطية، التي يريدها الائتلاف والمجلس العسكري، بل يقاتلون لأجل ذلك كما هو ثابت عنهم، وهذه رغبة جميع الدول المساندة للائتلاف، الغربية منها والشرقية، فلا بد إذًا من إخراجها من الشام.

وكذلك وجود الدولة الإسلامية في الشام حرمت أصحاب أوساط الحلول، العاملين على إيجاد دولة تجمع بين الإسلام -على زعمهم- وبين العلمانية، كما في تصريحات أبي عيسى الشيخ المصورة، وكذلك حسان عبود.

ووجود الدولة الإسلامية عطلت مشاريع الأذناب كالسعودية، والذين يريدون إقامة دولة في الشام وفق مقاساتهم الخاصة من نمط دولتهم، ولا يريدونها دولة إسلامية على منهاج النبوة؛ لسببين:

- لأن أولياءهم النصارى لا يريدون ذلك وهم طوع إشارتهم.

- لأن وجود دولة إسلامية على منهج النبوية تكشف عوارهم وتهدد وجودهم وبقاءهم، فلا مندوحة لهم من العمل على إخراجها من الشام.

ووجود الدولة الإسلامية في الشام حرمت المفسدين من أن يعيثوا الفساد في المناطق التي يتواجدون فيها.

لقد اختلفت غايات من أراد من الدولة الإسلامية الخروج من الشام وإن اتفقوا في الطلب.

فمنهم من أراد خروجها كحل لمشكلة صورت له، ومنهم من أراد ذلك نزولًا عند رغبة الاستخبارات التي تتعامل معهم، ومنهم من أراد لاستمرار استمداد المعونات من الخليج، والمحيسني أرادها لأن الجهة التي يمثلها في الخفاء في مقدمة من يريد من الدولة الإسلامية العودة إلى العراق، لينحسر دورها في الجهاد في منع الرافضة من أن تمتد أيديهم إلى عروش الخليج.

فمصلحة الجميع في إخراج الدولة الإسلامية من الشام، ومن هنا تنوعت الجهود في العمل في هذا الاتجاه بين أطراف يعرفون ماذا يريدون وهم الرؤوس، وبين أصحاب مصالح، وبين مهرِّجين لا يعرفون ماذا يريدون، ولا يعرفون ماذا يريد أصحاب المآرب.

فالجميع متفقون على إخراج الدولة الإسلامية من الشـام وأن لا يكـون لها وجود في ساحتها، فاتفقوا في الغاية مع تنوع الأسـباب واختلافهـا، ومـا ذلك إلا لأننا ما ركنَّا للذين ظلموا، ولله الحمد والمنة.

وكل من كان ضمن المفاوضين يعلمون أن الشرـط الأول الـذي كانـت تشترطه المجاميع التي أعلنت الحرب علينا، هو:

حل الدولة الإسلامية والتحاق أفرادها بالألوية والكتائب الموجـودة في الساحة، وما جاء في بيان جيش المجاهدين شر شاهد على ذلك، فقـد نصـوا على أن القتـال يسـتمر إلى أن تنحـل الدولـة الإسـلامية، وتلتحـق أفرادهـا بالفصائل الأخرى، أو أن يتركوا السلاح وتغادر أفرادها سوريا، وصـاحب الخطاب لكونه من ضمن الوفد يعلم ذلك أكثر من غيره، بل هـو المبـاشر في السماع لتلك الشروط؛ فعجبًا لمن غير الأقـوال وأراد بتغيـير الأقـوال تغيـير الأحوال.

قال المحيسني: (وإلا فلو كان كذلك فَلِم لم تَحدثْ تلك الأحداث، ولِمَ لم تنفتحْ تلك الجبهاتُ على جبهةِ النصـرةِ تنظـيمِ القاعـدةِ الـذي عُـرف عـداءُ أنظمةِ العالمِ كلِّها له، ذلك التنظيمُ الذي بدأه شيخُ المجاهدين أسامةُ تقبله الله ثم تلاه حكيمُ الأمةِ الشيخُ الظواهري حفظه الله)ا.هـ

لأن التنظيم كيان قائم على منهج، فمن التزم بذلك المـنهج فإنـه يعـادى ومن تنازل عن ثوابت التنظيم فإنه يحابى، والأمر ليس مقتصرًا عـلى التنظـيم

بل على الدين الإسلامي برمته، فبقدر تنازل المسلمين عن دينهم يكون رضا الكفار والمرتدين والمنحرفين عنهم، قال تعالى: ﴿**وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ**﴾ [البقرة: 120].

إن ترك أعداء الله تعالى العداء للجبهة في الشام علامة سوء إلا عند أمثال المحيسني، الذي يبدو أنه لا يفقه سنة الله تعالى في العلاقة بين الإيمان والكفر، فإن العلاقة بينهما علاقة عداوة، قال تعالى:

﴿**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**﴾ [المائدة: 82].

وقتال، قال: ﴿**وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**﴾ [البقرة: 217].

وتشويه في الإعلام، قال: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا**﴾ [آل عمران: 186].

وأي خلل في هذه الموازين بين الطرفين فإن ذلك يعني أن أحدهما لا يمثل الموقع الذي يحتله، فإن كانت العلاقة علاقة مودة ومسالمة وإطراء فإما

أن طرف أهل الحق لا يمثلون الحق الذي يـرضي الله تعـالى، وإمـا أن طـرف أهل الباطل لا يمثلون الباطل الذي يرضي الشيطان.

وكان الأصوب للمحيسني أن يقول: لماذا يعـادى التنظـيم في الصـومال وفي اليمن[1] ولا يعادى في الشام، علمًا أن جود التنظيم في الشام أخطـر بكثـير من وجوده في البلدان الأخرى.

فالمسألة في الثبات على الدين أو التنازل عن شيء منه مما يـرضي الكفـار والمرتدين.

ومن في الساحة يعلم أن جبهة الجولاني لا تختلف في المنهج عن فصـائل الجيش الحر في شيء سوى الانتماء، والعلاقة بين الجولاني والجيش الحر التابع لهيئة الأركان على أوثق مـا يكـون، والـدليل عـلى عمـق تلـك العلاقـة بـين الجولاني وبين كل من أعلن الحرب علينـا بمختلـف تشـكيلاتهم واخـتلاف مشاربهم:

1- أن المسؤول الشرعي للجبهة أعلن في ولاية الخير (دير الـزور) عـن تشكيل محكمة شرعية مع الائتلاف والمجلس العسكري وبعض الالوية.

2- أن بإمكان من ينسب نفسه إلى جبهة الجولاني مجرد انتساب أن يخرج من منـاطق اللاذقيـة في أقصى- الغـرب، لينتهـي في مدينـة البـوكمال المتاخمـة

(1) أو قد فتحت عليهم جبهات شبيهة بجبهات الشام.

للحدود العراقية في أقصى الشرق ويمر بحواجز الجيش الحر دون أن يعترض على مروره أو يتعرض أي حاجز من تلك الحواجز.

3- أن الجولاني عندما كان يُخْلي موقعًا من مواقعه التي تحول بيننا وبين من يقاتلنا كان يُسلم تلك المواقع إلى الجيش الحر وإلى من يقاتلنا، ودون أن يخبرنا، كما حصل في شيخ علي في منطقة الفوج (46) القريبة من الأتارب.

4- أن المواقع التي انحزنا منها استولى الجولاني على بعض تلك المواقع؛ علمًا أن سنة التقاتل أن من لم يشارك في القتال لا يأخذ شيئًا من تركة من ينسحب ويغادر؛ لأن من كان سببًا في إخراج مناوئه هو الذي يستولي على تركته، إلا أن الذي حصل في القاطع الغربي من ريف حلب أن الجولاني لم يرفع السلاح علانية في وجوهنا، ومع ذلك استولى على بعض المواقع التي تركناها، فكيف رضي جيش المجاهدين الذي قتلنا منهم من قتلنا أن يأخذ الجولاني ما تركناه؟

فما بال الجولاني الذي لم يكن دوره رفع السلاح ضدنا شارك من قاتلنا في أخذ ما تركنا؟

وما زال هذا العجب إلا بعد أن علمنا أنه يمثل المرجع لتلك الفصائل وأنهم يدعوننا إلى بيعته.

قال المحيسني: (وليس عداءَ الناسِ دليلٌ على صدقِ منهجِك، فلو كان ذلك لكان الإخوانُ في مصرَ أقربَ الناسِ للحقِّ، فقد تكالبَ الناسُ عليهم

من كلِّ حدبٍ وصوب، بل ولكان القذافيُّ مظلومًا لا ظالمًا، فقد اجتمع على حربِه الشعبُ الليبيُّ كلُّه، ومن ورائه فئام من العالم..)ا.هـ

وهذه من الجهالات التي لا يأتي بها إلا من حرم التبصر في دينه، فليس كل من عودي من قبل الكثيرين يكون على الحق، بل يُنظر لماذا يعادى ومن يعاديه، فإن أعداء إخوان مصر هم أهل السنة والجماعة، والآخرون عادوهم لأنهم نافسوهم على دنياهم باسم الدين، فأي فرق بين العلماني الذي يدعو إلى دولة ديمقراطية وبين الإخواني؟

والقذافي طاغوت مرتد عن دين الله تعالى، وما كان عداء الناس له إلا لظلمه، ولهذا بعد إسقاطه جاؤوا بحكومة تحكم بنفس القوانين التي كان يحكم بها القذافي فما الذي تغير؟

فإن كان عداء الناس له لظلمه فإن الظالم لا يمثل الحق، أما من عودي من أهل السنة لأجل دينه فإن كثرة الأعداء دليل على سلامة المنهج.

إن الاستخبارات الغربية والإقليمية ما عادونا إلا لأجل ديننا؛ ولأن وجودنا يشكل خطرًا عليهم، ومن عودي لأجل دينه لا بدَّ أن يكثر أعداؤه ومن كل صنف ومشرب، وهذه علامة طيبة نستبشر بها خيرًا، وأراد صاحب الخطاب بخبثه أن يخيم على هذه الحقيقة؛ لأنه يعلم أن كل الناس يعادوننا وهو يعلم أيضًا منهج من يعادينا، فإن لم تكن كثرة أعدائنا دليلًا على صدق منهجنا فمن يكون إذًا؟

وقول صاحب الخطاب يخالف كل الآيات التي ذكرناها سابقًا، ويخالف ما فهمه ورقة بن نوفل من طبيعة هذا الدين: "ما جاء أحد بمثل ما جئت به إلا عودي".

وهذه منغصة نزفها إلى المحيسني الذي أراد أن يقلب الحقائق، ليعلم لماذا تُقاتَل الدولة الإسلامية ومن يقاتلها، فقد وجدنا في مذكرات المرتد أحمد بري[1] ما كتبه بخط يده، فكان مما جاء في تلك المذكرات بالنص:

"اجتماع بتاريخ 30/ 8/ 2013 في أنقرة بحضور الأمريكان وقطر والسعودية وبريطانيين ومن الأمارات وفرنسيين ودول أخرى والإيطاليين.

...

العميد من المخابرات السعودية:

- من المتوقع بعد الضربة الأولى أن يفقد النظام السيطرة على معظم المحافظات وخاصة المتواجد فيها جبهة النصرة ودولة العراق والتي غير معترفة بالأركان وليست منضوية تحتها.

---

(1) فإن قيل كيف تستشهدون بأقوال مرتد؟

قلنا: إننا لم نطلبهم للشهادة وهم لم يكتبوها لنستشهد بها، وإنما هذه تقريراتهم فيما بينهم في اجتماعاتهم، وقد أوحى الله تعالى في القرآن أقوال الكفار ومكرهم بحق الأنبياء.

- يجب توحيد صفوف الجيش الحر لمنع سيطرة هذه القوى على المحافظة."ا.هـ بالنص

"اجتماع مع الأتراك في انقرة 13/ 9/ 2013 مع جهاز المخابرات وضباط من الأركان التركية يعملون في الناتو.

تم الطلب من قبل هيئة الأركان بالكامل، قادة جبهات وقادة مجالس ورئيس فرع الاستخبارات أن يتم فصل حركة أحرار الشام عن جبهة النصرة والدولة، وأنها هي الوحيدة القادر على مواجهة دولة العراق مستقبلا" ا.هـ بالنص

قال المحيسني: (وليست أحداثُ قصفِ مدينةِ عويجل بقذائفِ الهاونِ وقتلِ النساءِ والأطفال منا ببعيد، وقد وقفت على ذلك بنفسي)ا.هـ

إن من عجائب أمور المحيسني هذا أنه لفق كل ما كان من الآخرين بالدولة الإسلامية، فما هي الحقيقة؟

تمكن شباب الدولة في حركة وفقهم الله تعالى فيها من السيطرة على منطقة بسرطون، ودخلوا القرية وسيطروا على المرتفعات المطلة على شيخ سليمان، وبذلك ينقطع الطريق على جيش المجاهدين والجيش الحر، أرادوا دخول القرية فصدهم أبناء الدولة الاسلامية عنها، وقتلوا منهم مقتلة، مما اضطروا إلى التراجع، إلا أنهم بدؤوا يقصفون القرية بالهاونات، فخرج أبناء القرية رجالًا ونساءً يرجون أبناء الدولة الإسلامية أن يغادروا القرية،

فغادروها حفاظًا عليهم من القصف، علمًا أن أكثر أفـراد الدولـة الإسـلامية مـن أهـل تلـك القريـة، فكيـف يقصـفون أهـاليهم بالهاونـات كـما يـزعم المحيسني؟

ومما ننقله من أقوال من حضـر ذلك المشهد أن أحد أفراد القرية قال:

"يا شباب اخرجوا أنا لا يهمني أن يقتلوني، ولكـن لا أريـد لأبنـائي أن يقتلوا". ودفعًا للشر عن أهل القرية فقد خرج الشباب من القرية.

هذا ما نقله لي أفراد الدولة الإسلامية ممن شهدوا واشتركوا في عمليـات تلك المنطقة، وهم أصدق عندي من المحيسـني؛ لأنهـم هـاجروا ليجاهـدوا على الأرض في الخفاء، وليس على نشر التحركات وبالصور عـلى صـفحات الشـبكة! ولم نعهـد علـيهم الكـذب -والله حسـيبهم- وقـد عهـدناه عـلى المحيسني.

قال المحيسني: (وحين قلتُ لقادةِ الدولةِ: كيف تضربون الناسَ بالمفخخاتِ والله يقول: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}؟! فقال: مفخخةٌ واحدةٌ تقتلُ عشرين يعصمُ اللهُ بها المئات!!

فحسبنا الله ونعم الوكيل..).

عندما سألنا هذا السؤال لم يذكر الآية الكريمة بل هذه من إضافاته.

قلنا: إن السيارة المفخخة مرعبة، ونحن على يقين أن الكثير منهم سيعودون إلى بيوتهم إذا علموا بالمفخخات، وبذلك نحقن دماء كثيرة بدماء قليلة، والله تعالى يعلم أننا ما استخدمنا الاستشهاديين إلا للأهداف التي ما كنا نستطيع الوصول إليها بالأسلحة الأخرى؟

كان من ضمن مقترحاته في تلك الجلسة: لماذا لا تتبنون السيارات المفخخة؛ فإنني أخشى أن يقوم بها غيركم وتنسب إليكم؟

كان طلبًا استشعرنا خبثه في حينه مغلفًا بالحرص، كوجه المحيسني مع قلبه!

قال المحيسني: (نعم لتلك الشروطِ التي ذُكرتْ في حقِ القضاةِ الذين سيحكمون، فسلامةُ معتقدِهم أمرٌ سينسحبُ على أحكامهم..)ا.هـ

بما أن المحيسني هو صاحب المشروع فإننا نطالبه أن يبين موقفه من الحكومات المدنية والديمقراطية، وحكمه فيمن يدعو إلى الديمقراطية والدولة المدنية، وكذلك الحكومات التي ذكرت في البيان، ورأيه في الجماعات التي تتعامل مع تلك الحكومات في تسجيل صوتي صوري، كما يفعل مع الدولة الإسلامية، فكما تبرأ من بعض أعمالنا بالتسجيل الصوتي الصوري نريد منه أن يبين موقفه ممن ذكرناهم بنفس تلك الطريقة.

أليس من العدل أن نطالبهم بالاستجابة لمطالبنا كما يطالبون هم؟

فإن كان من لا يستجيب لطلب الآخر يعد غير قابل للتحاكم إلى شرع الله تعالى؛ فإن المحيسني لم يستجب لما طلبناه منه، ولهذا لم تعقد تلك المحكمة.

وقد سبق أن كتبنا مقالة حول تلك الشروط، ندرجها هنا الآن، وسميناها:

أثبت العرش...ثم انقش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

كثُرَ الحديث من الأطراف حول رد الدولة الإسلامية في العراق والشام على مبادرة المدعو عبد الله المحيسني (مبادرة أمة)، فشارك فيه من شارك من أهل العلم ومن المتعالمين، فمنهم من اعتبر ما قلناه شروطًا لانعقاد المحكمة، ومنهم من اعتبره تبيانًا عن حال القضاة، ومنهم من اعتبره شروطًا غير شرعية، وقد تكلم في الموضوع من كان سكوتهم أحب إلينا من أن يلجوا مثل هذه المواطن من غير تبصر بدقائقها، وأحزننا أن الخاسر الوحيد في النهاية سيكونون هم ولسنا نحن بإذن الله تعالى، فإن الكثيرين قد اصطدموا بصخرة الجهاد فما وهن الجهاد ولكن وهنوا، ونالهم بسبب ذلك ما نالهم، نسأل الله تعالى أن يغفر لنا ولهم، وأن يرزقهم التأني قبل الدخول في مسائل شائكة لا يعلم دقائقها بعد الله تعالى إلا من هم ضمن دائرة الحدث، والمحيطون بدقائق الأمور قد لا يستطيعون أن يبوحوا بكل ما يعلمون في كل وقت، ولكن يعملون بما يعلمون.

أما عما طلبته الدولة الاسلامية من الإيضاح حول المسألتين اللتين ذكرتا في البيان فإن الغاية منهما كما لا يخفى على المتبصر:

1- أن القاضي لا يستطيع النظر في القضايا التي ستعرض عليه من قبل الأطراف المتنازعة إلا بعد البحث عن إجابة لتلك الاستفسارات، فلا بد من معرفة حال الأطراف التي ستتحاكم إلى تلك المحكمة، وهذا الطلب ليس له علاقة بالقضاة بل بالمتقاضين.

2- بعد البحث والتقصي فسيتبين بما لا يقبل الشك إحدى احتمالات ثلاثة حصرًا:

أ- إما إسلام الطرفين.

ب- وإما إسلام طرف وردة الآخر.

ت- أو ردة كلا الطرفين.

3- إن بين الأطراف المتنازعة دماءً وأموالا وأسلحة ومواقع أخذت.

والأحكام تختلف في المسائل المتنازع عليها بناء على ما يظهر من حال المتنازعين نتيجة البحث والتقصي.

1- فإذا ثبت إسلام الطرفين فقد يسري أحكام القصاص بين المتقاتلين أو بعضهم أو يتتاركان كما في قتال علي (ﷺ) مع معاوية (ﷺ).

والأموال التي أخذت تُعاد وكذا الأسلحة، والمواقع تُخلى وتُعاد إلى أصحابها.

2- أما إذا ثبت إسلام طرف وردة الآخر، فإن دم من ثبتت عليه الردة هدر لا يحاسب القاتل عليه وإن تعمد القتل.

والأموال التي أخذت لا تُرد إلى أصحابها بل هي غنيمة للغانمين أو فيء، وكذلك الأسلحة.

ولا يلزم الطرف المسلم بإخلاء المواقع التي أخذها من الطرف المرتد.

فالأحكام الشرعية تختلف في مثل هذه القضايا بناءً على ما يظهر من حال المتخاصمين.

وهذه الصورة تنجلي فيما إذا مات رجل مسلم وترك ابنًا مسلمًا وآخر كافرًا، ثم تحاكما إلى محكمة إسلامية، فلا يمكن للقاضي أن ينظر في قضيتهما قبل معرفة حالهما، فإذا تبين ذلك للقاضي فإن المسلم يرث والكافر يحرم من الميراث علمًا أنها محكمة إسلامية والقاضي هو القاضي.

إذا قد أخطا من استدل على مسألتنا بجواز تحاكم الكافر مع المسلم إلى المحكمة الإسلامية، لأن في قولهم الإجابة على ما طلبناه نحن في الدولة الإسلامية من بيان حال المتنازعين، فقد أردنا أن يثبتوا في البداية حال الأطراف المتنازعة، والدخول إلى المحكمة الشرعية يكون مرحلة لاحقة بعد تلك المرحلة، والا فهي القفز فوق مرحلة لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال.

وكذلك أخطأ -صاحب المبادرة- ومن على شاكلته حين قالوا: إن الدولة الإسلامية اشترطت شروطًا ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، وإن الدولة لا تقبل التحاكم إلى شرع الله تعالى.

إن ما طلبته الدولة الإسلامية من صاحب المبادرة ومن على شاكلته إنما هو من صلب عملهم، بل واجب عليهم هم قبل أن يُطلَبَ منهم ذلك، إلا إذا كانوا على عقيدة مرجئة العصر، لا يخرجون من أتى الكفر البواح عن الإسلام، ويدخلون فيه من خرج منه.

إن الدولة الإسلامية في العراق والشام ذات فضل على صاحب المشروع إن كان على منهاج أهل السنة، بل هو من متمات مبادرته إن كان لبيبًا، إذ لا تتم المبادرة إلا بعد ذلك البيان عن حال المتنازعين ابتداء.

فهل يملك المدعو عبد الله المحيسني قبل أن يعقد مبادرته الفوسبكية القدرة على بيان حال المتنازعين؟

ما زلنا ننتظر الرد منه، رغم الزوبعة التي أظهرت مكنونات ما تمكن إخفاءه عنا على مدى شهور لقائه بنا.

﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا...﴾ [التوبة: 101].

وما قلناه في المتقاضين نقوله في القضاة أيضًا، فان من لا يكفّر من ثبتت ردته بشبه أهل الإرجاء لا يصلح أن يكون قاضيًا؛ لأنه سيحاكم المرتد على أنه مسلم.

قال المحيسني: (فقد رأيتُ من إخوتي في الدولةِ اختلافًا كبيرًا في الحكم على الفصائلِ من ردةٍ وغير ذلك.)ا.هـ

وهذا من ديننا؛ لأن المجاميع التي تقاتلنا تختلف من منطقة إلى أخرى فتجد في داخل التجمع الواحد من يختلف عن الجماعة في القرارات والمواقف، على سبيل المثال، كتيبة عبد الله عزام وهم من ضمن تشكيلة أحرار الشام هؤلاء اعتزلوا القتال من بداية الأمر، كما أخبرنا بذلك أميرهم

أبو عمر، فلا يمكن والحال هذه أن نصدر الأحكام على الجميع، وكذلك لواء أظن اسمهم "المعتصمون" ضمن قاطع أورم الكبرى وهم من ضمن الوية لواء الأنصار الذين أعلنوا الحرب علينا، إلا أنهم اعتزلوا قتالنا وخالفوا القيادة، ولهذا كانوا يسمونهم "الخائنون"، ومجموعة من الجبهة في مدينة الطبقة اعتزلوا قتالنا وأقسموا أن لا يرفعوا السلاح بوجوهنا من أي جهة تأتي تلك الأوامر.

فلا نقاتل إلا من قاتلنا، ولا نحكم بالردة إلا من تبين لنا ردته، ولا نعمم الأحكام بسبب الفروقات التي نجدها في الساحة.

لقد بينا -ولله الحمد- لأفرادنا حكم الشرع فيمن يقاتلوهم، وهم الآن على بصيرة من أمرهم، ومندفعون لقتال من يريد وأد وجودهم تحت اسم الدولة الإسلامية في ربوع الشام، إذ كيف يرضى الغرب وأذنابهم من حكام المنطقة بدولة إسلامية بين أظهرهم؟

قال المحيسني: (ولما دعونا الناسَ لاعتزالِ الفتنةِ فإذا بالمفخخاتِ تضربُ في أماكنَ عامةٍ والذي نفسي بيده لقد وقفتُ بنفسي على كثير منها، على مفخخةٍ في دركوش انفجرتْ في مكانٍ عام فسألتُ واليَ الدولةِ قلت: من استهدفتم؟ قال: قتلتْ ثلاثين من خصومِنا.. فذهبت رغم المخاطرة ووقفتُ بنفسي عليها فإذا بها لم تَقتلْ سوى من فجَّر نفسَه ورجلًا من عامةِ الناسِ وجرحتْ أربعةَ أطفالٍ، ومثلُها وقفتُ عليها في كفرناها قُتلَ فيها طفلٌ ومن فجر نفسَه، وأخرى في كفرجوم قُتل فيها من فجر نفسَه فقط!!).

ألا يوجد في شوارع الشام غير الأطفال؟ لقد ذكرنا المحيسني بها نسيناه من بيانات الأمريكان إلا أن الفارق الوحيد أن الامريكان كانوا يصرون في كل مرة على وجود امرأة إلى جانب الطفل الذي يقتل، فاقتصر المحيسني على ذكر الأطفال فقط، علمًا أن العملية كانت على مقر لجمال معروف.

قال المحيسني: (أسألك بالله.. ألم تتساءل: لماذا كلما خالفَ أحدُ العلماءِ والمصلحين الدولةَ في تصرفاتِها ومظالِمِها انطلق من انطلق في إسقاطه واتُّهِمَ ليُصرَفَ الناسُ عن الحقِّ الذي يقولُه، فهذا عالمٌ يقالُ عنه: إنه بعيدٌ لا يعرفُ الواقعَ! وآخرُ أسيرٌ لم تُنقل له الحقيقةُ كما هي! وثالثٌ: متحاملٌ! ورابعٌ: جديدٌ لا يعرفُ الساحةَ!! وفي الأخيرِ لا يسلمُ أحدٌ من مثلِ هذا النقدِ إلا من وافقَ الدولة..!)ا. هـ

كل ما نسبه إلينا صاحب الخطاب أسباب شرعية نقول بها، وهي تمنع أصحابها من النظر في القضايا إذا طرحت عليهم، فكيف يفتي من لا يعرف الواقع، أليس التعريف المبسط للفتوى والذي يجهله المحيسني وأمثاله هي: "معرفة الواجب في الواقع" فكيف يجوز شرعًا لمن لم يعرف الواقع أن يفتي أو أن يبدي رأيا شرعيًّا؟

وكيف يفتي من هو في الاسر معوِّلًا على ما ينقله إليه الآخرون مما يسمعونه من الإعلام أو من أفراد لا يحيطون بخفايا الأمور شيئًا؟

وكيف يفتي من لم تعركه الساحات؟

فكل من كان بالمواصفات التي ذكرها صاحب الخطاب؛ عليهم أن يتقوا الله تعالى في الحديث عن ساحات الجهاد، وكان آخرهم عندما حَدَّث عمن يثق بهم؛ فإذا به يحكم على الفصائل التي تقاتل في الشام بأنهم خلاصة أهل الإسلام، وخلاصة الجهاد، وأنهم نشروا التوحيد في ربوع الشام علمًا أن رئيس الجبهة الإسلامية لا يفرق بين الدولة المدنية والدولة الإسلامية، بل الدولة التي يشارك فيها الجميع يباركها وأول من يدعو إليها، وحسان عبود يصف الجبهة الإسلامية بأنه تجمع عسكري سياسي اجتماعي، وأنه يقبل الحركات المدنية غير الإسلامية في صفوفهم بلا شك، وكلهم كانوا تابعين إلى هيئة الأركان التابعة لهيئة الائتلاف، فمن كان في الأسر كيف لا يثني على أمثال هؤلاء ويعدهم من دعاة التوحيد ومن المحبوبين عند الناس، بل يدخل في وصفه الفضفاض المجاهد الموحد خلاصة أهل الإسلام ناشر التوحيد في ربوع الشام، المحبوب من أهلها الشيخ المجاهد خالد حيان، والشيخ المجاهد محمود عفش، والشيخ المجاهد حسن جزرة[1]!

ولو أن امرأة جاءت تشتكي على زوجها بغيابه عند من كان بتلك المواصفات، فوالله الذي لا إله إلا هو لا يسمعون منها إلا بحضور الزوج؛ فما بالهم يتورعون في حكم بين رجل وزوجته ولا يتورعون عن الحكم على جماعة جهادية دون أن يسمعوا منا أو بناء على نقولات من يزكونهم هم؟

فقد خالفوا أبجديات العلم الشرعي الذي لا يعذر فيها طويلب العلم.

---

(1) لا نحدثكم عن هذه الأسماء فلكم أن تسألوا عنها.

وكذلك خالفوا أبجديات علم الحديث: عندما وثقوا من يـروون عنـه، وبنوا الأحكام على ما ينقلونه من أخبار عنا.

هذا حالنا مع من يتناوشنا ويـنهش بلحومنـا، فـإن سـكتنا عـلى عظيم، وإن تكلمنا قالوا: تسقطون العلماء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المحيسني: (وإنني والله لم أرَ علماءَ الجهادِ في الأرضِ اتفقوا على نقـدِ مشروعٍ (إسلاميٍّ) ومخالفتِه كما اتفقوا على نقدِ مشروعِ الدولةِ في الشامِ)ا.هـ

كان الشيخ المجاهد أسامة بن لادن -تقبله الله تعـالى في عليـين- إذا علـم شيئًا مما أقدم عليه يقول: "الشاهد يرى ما لا يراه الغائب"، هـذه العبـارة لا يقولها إلا صاحب تقوى وخوف من الله تعالى؛ لأن مـن عـاش في سـاحات الجهاد يعلم أن للقضايا ملابسات وخفايا لا يعلمها إلا من كـان مبـاشرًا لهـا وضمن دائرة أصحاب القرار.

فليس لأحد أن يعقب على شيء مما نعالجـه مـن النـوازل، ومـن أراد أن يعلم ماذا نفعل فلينخرط معنا في الساحة، أما من ارتمـى في أحضـان الطغـاة ولا يفارق الأهل والأولاد ولا نعيم الرقاد؛ فليس من حقه أن يمسنا بكلمـة واحدة، وهؤلاء الذين ينتقدون الدولة الإسلامية هل يعترضون عـلى أصـل إنشاء الدولة أم على أخطائنا؟

فإن كان الاعتراض على أصل إنشاء الدولة الإسلامية فالغاية واضحة والتبعية جلية، أما إن كان الاعتراض على الأخطاء فإننا لا ننكرها، ولكن يعلم الله تعالى أننا لا نعمدها.

كم وجهنا من دعوات إلى العلماء أن يهاجروا إلينا ليعينونا على ما حملنا من أمانة هذه الأمة، علمًا أننا عرضنا عليهم كل التسهيلات التي يمكن أن نوفرها لهم لتيسير وصولهم إلينا.

وأهم أسباب التشويه الإعلامي للدولة الإسلامية في العراق والشام؛ قربها من دويلة اليهود، فهم وحدهم يعرفون حجم الخطر ومدى قربه منهم، كيف لا يستشعرون الخطر وهم يعلمون أن القوة التي تسندهم -أمريكا- ذلت في العراق على أيدي أبناء الدولة الإسلامية، فتابت أن تدخل ساحة فيها مجاهدون من أهل السنة.

والسبب الآخر في نبذ الدولة الإسلامية هو الخوف من أن تمتد إلى الدول المجاورة، فإن يحاربونها في الشام خير من أن يحاربونها في الأردن أو في جزيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودائمًا تجد من السذج من يُخدع بأولئك؛ فيعملون على تحقيق مآرب الطغاة من حيث لا يشعرون، وإن شعروا فيتغافلون ويحاولون أن يصبغوا مطالب الطغاة بالصبغة الشرعية.

قال المحيسني: (قد يأتي من يحاولُ التلبيسَ أو صرفَ هذه الشهادةِ عن ظاهِرها، لكنني والله سأحاجُّك بها أمامَ الله.. فاقرأها بتجرد لله ثم قرر، والله أعلمُ كم سينالُني منَ هذا الموقفِ، ولكني كتبتُه حتى لا تتعلقَ برقبتي يومَ القيامة..)ا.هـ

هل يحق للمحيسني أن يحاج الآخرين بين يدي الله تعالى وكذبه ظاهر بَيِّن؟

هل يحق لمن يخفي الحقائق لغرض الإساءة إلى من شهد عليهم، أن يحاجج الآخرين بين يدي الله تعالى؟

إن ما تعلق برقبتك من كتابتك سيكون بإذن الله تعالى وبالًا عليك، والدولة الإسلامية بكل أفرادها سيكونون خصمًا لك في كل ما نسبته إليهم زورًا وبهتانًا، وفي كل حق لهم أخفيته وسكت عنه، فانظر من خصيمك بين يدي الله تعالى يوم القيامة، وانظر إلى أعدادهم.

قال المحيسني: (أخي.. يعلمُ اللهُ أنني من أشدِّ المناصرينَ للدولةِ في العراقِ، وكنتُ أُكذِّبُ كلَّ ما يُنشرُ عنها، وما زلتُ لا أحكمُ عليها في العراقِ، فذاك أمرٌ لم أشهدْهُ.. بل قد شهدَ القاصي والداني بإثخانِها في أعداءِ الله في العراق، وتمريغِها لأنوفِ الأمريكانِ والرافضةِ، وفكاكِها لأسرى المسلمينَ هنالك..)ا.هـ

هذا ديدن من يريد أن ينال من امتداد الدولة الإسلامية إلى الشام، أما مباركة قتالنا للرافضة فليس عن دين، بل إن حكام الجزيرة سيكونون في خطر إن تنامى المد الرافضي ـ إلى بلادهم، وقد سبق أن باركوا للطاغوت صدام مواقفه من الرافضة، بل أمدوه بالمال والسلاح وبكل ما أوتوا، فلا نستغرب مباركة عملنا في العراق لأنها لا تكون إلا على حساب عملنا في الشام، وهذا الأسلوب الاستخباراتي في الإسقاط معروف لدينا، فقد كان سابقًا من أراد النيل من المجاهدين يثني على الشيخ الزرقاوي أيَّما ثناء ثم يقول: **ولكن أفراده ليسوا كذلك.**

إنهم يريدون منع تمدد الدولة الإسلامية بأي شكل من الاشكال، وأمَّل شباب الجزيرة أن الدولة ستمتد بإذن الله تعالى إليهم يومًا ما، وكذلك باقي الطواغيت فهم يعلمون ماذا يعني عودة الشباب المسلم إلى دينهم، وإحياؤهم سنة الجهاد في سبيل الله تعالى، فما من خطر أشد على الطغاة من الشباب المجاهدين.

قال المحيسني: (بأن تبقى الدولةُ الإسلاميةُ في العراقِ غُصّةً في حلوقِ الرافضةِ وشوكةً في طريقِ الغربِ، وأن تبقى جبهةُ النصرةِ في الشامِ مكملةً للمشروعِ الإسلاميِّ لإعادةِ الخلافةِ في الأرضِ، فننطلق سويًا لتحكيم شرع الله في أرضه وإعادة الخلافة المسلوبة..)ا.هـ

كما كانت الدولة الإسلامية في العراق غصة في حلوق من ذكرت، فكذلك الدولة في الشام ستبقى غصة في حلوق آخرين، فوالله لن نغادرها

إلى أن نزاحم اليهود على القدس بإذن الله تعالى أو نهلك عن بكـرة أبينـا دون ذلك، إنه الخوف من الامتداد وليس الخوف من الدولة الإسلامية.

(وإني أناشدُك بالله أخي المجاهد وأخي المناصر في خارج أرض الشام أن تنضمَّ إلى مشروعِ الأمةِ في الشامِ الذي بدأهُ الشيخُ أسـامةُ، ثـم خَلَفَـهُ الشـيخُ أيمنُ الظواهري، ثم سارَ به في الشامِ الشيخُ الفاتحُ الجولاني)ا.هـ

لو لم تكن متحاملًا على الدولة الإسلامية كدولة لكـان لزامًـا عليـك أن تشير إلى دور الدولة في جهاد الشام، ألسنا نحن الذين بدأنا بالجهاد في الشـام باسم الدولة الإسلامية؟

وذكر اسم من ذكر من المشايخ يعد من المتاجرة بالأسماء في الدعايـة، لا تخفى على المتتبع لسير الجهاد في الشام.

سترى يا محيسني إن امتد بـك عمـر مشـــروع مـن سـيتولاه الله تعـالى، مشروع من وقف عند حـدود الله تعـالى وأعلـن الـبراءة مـن أعـداء الله، أم مشروع من خان الأمانة وميَّع الدين، فأصبح في خانة واحدة مع مـن يـدعو إلى دولة مدنية ديمقراطية تعددية؟

إن الاتفاق في المنهج سواء كان حقًّا أم زائغًا يجمع، وكما قيل في الأمثال: "الطيور على أشكالها تقع".

ستبدي لك الأيام -إن عدت إلى منهج أهل السنة- عن الجولاني وجبهته ما كنت تجهله، وقبل أن أنتهي من كتابة هذه المقالة بدأت الأيام تظهر بعض الحقائق، فانظر إلى اسم الجبهة مع من يدرج في قتالنا.

أذكرك بيمينك التي أقسمتها وقد سمعك الله تعالى، ودونت في سجلك، وسنشهد عليك أنك كنت بارًّا بها، بل لم يأت أحد من الوفاء بالأيمان بمثل ما أتيت:

(**وَالله لَأَنْصُرَنَّ الدَّولَةَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا**) أليست هذه يمينك؟ ما أراك إلا قد بررت بيمينك على خير وجه، فلا أدري بأيهما ستلقى الله تعالى؛ باليمين أم بالخطاب؟؟

كتبه العبد الفقير ليلة الاثنين 3 ربيع الثاني 1435 هـ - 3/ 2/ 2014 م

انتهيت منها الساعة الرابعة فجرًا.

الرقة



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من "جيش المجاهدين" بخصّ قتال تنظيم الدولة

بينما ينشغل المجاهدون الصادقون المرابطون على ثغور سوريا بصدّ تقدم الجيش النصيري المدعوم بمليشيات إيران وحزب الله، ينشغل تنظيم "دولة الإسلام في العراق والشام" هذا الانشغال بالإفساد في الأرض ونشر الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار في المناطق المحررة، وهدر دماء المجاهدين وتكفيرهم وطردهم وأهلهم من المناطق التي دفعوا الغالي والرخيص لتحريرها، وإفراغ المعامل من محتوياتها وإيقافها عن العمل، وطرد الأهالي من منازلهم إلى العراء من أجل جعل بيوتهم مقرات لعناصرهم، وسرقتهم لسيارات المدنيين والسطو على أرزاقهم بحجج بالية تافهة وخطفهم للقادة العسكريين والإعلاميين وقتلهم وتعذيبهم في أقبية سجونهم ورفضهم للاحتكام لشرع الله وسنة نبيه ومحاولتهم الأخيرة في اقتحام مدينة الأتارب بالدبابات والمدافع.

وامتثالاً لقول الله { أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ }

نعلن نحن جيش المجاهدين الدفاع عن أنفسنا وعرضنا ومالنا وأرضنا، وقتال تنظيم "دولة الإسلام في العراق والشام" الباغي على حكم الله حتى إعلانها حلّ نفسها والانخراط في صفوف التشكيلات العسكرية الأخرى أو تركهم أسلحتهم والخروج من سوريا.

والله ولي التوفيق

المكتب السياسي لجيش المجاهدين

2/ربيع الأول/1435 هـ الموافق لـ 3-1-2014 م













